مؤشرات النمو الاقتصادي والتمويل الأجنبي في دول مصر، الأردن، وفلسطين

سليمان عبد الكريم على اليزيد

طالب دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل – جامعة أسوان

أ.د/ داليا حامد الشويخ

أستاذ الاقتصاد الزراعى، جامعة أسيوط

د/ جمال حسن كامل

مدرس الاقتصاد الزراعى، جامعة الوادى الجديد

الملخص

ويعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية النمو ويشكل الاستثمار جوهره، ويعتمد على المدخرات المحلية وتساندها المدخرات الخارجية وتشمل هذه المدخرات كل من (الاستثمارات الاجنبية، والقر وض، والمساعدات الإنمائية الرسمية)، حيث تساهم في التراكم الرأسمالي، وتحدث تحولات هيكلية وتغيرات كمية وكيفية تسعى إلى الارتقاء بمستوى المعيشة.

وقد ازداد دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً، فجميع دول العالم على مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات، نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد وفي ظل العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، و تنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي، التمويل الأجنبي، مصر، الأردن، فلسطين.

مقدمة:

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه للمجتمع الهدف الرئيسي للكثير من الدول حول العالم، وتختلف معدلات النمو من دولة إلى أخرى لاختلاف العوامل التي تؤدي إلى هذا النمو. ومن هذه العوامل، تراكم رأس المال، وتوفر الموارد الإنتاجية، ودرجة استقرار الاقتصاد الكلي، والتطوير المؤسسي، وفعالية النظام القانوني، إضافة إلى التجارة الخارجية وغيرها من العوامل التي كما يبدو تتوسع مع التقدم الزمني. وفي هذا السياق، فإن حديد عوامل النمو الاقتصادي وطرق ارتباط هذه العوامل سيساعد واضعي السياسة الاقتصادية على تفهم عملية النمو الاقتصادي والتأثير على نتائجها.

ويعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية النمو ويشكل الاستثمار جوهره، ويعتمد على المدخرات المحلية وتساندها المدخرات الخارجية وتشمل هذه المدخرات كل من (الاستثمارات الاجنبية، والقروض، والمساعدات الإنمائية الرسمية)، حيث تساهم في التراكم الرأسمالي، وتحدث تحولات هيكلية وتغيرات كمية وكيفية تسعى إلى الارتقاء بمستوى المعيشة.

وقد ازداد دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً، فجميع دول العالم على مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات، نظرا لما تحققه من عوائد على الدول

المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد وفي ظل العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، و تنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

وتعاني اقتصادات كل من مصر، الأردن وفلسطين من عجز في الموازنة العامة، وينتج عنها عجز في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد فاقم من تعاظم عجز الموازنة ضيق مصادر الموارد العامة، وتقلصها ومحدوديتها وعدم مرونة الطاقة الضريبية والجمركية، ومن اتساع نطاق اقتصاد الظل الهامشي وغير المنظم، فضلاً عن تدهور التبادل التجاري في غير صالح هذه الدول.

نبذه عن الاقتصاد المصري[١]

بدأت الاضطرابات الناجمة عن جائحة كورونا في مصر في شهر مارس من عام ٢٠٢٠، ومنذ ذلك الحين، حدث اضطرابات بعد فترة شهدت فيها مصر استقرارا

[١] https://www.albankaldawli.org/ar/country/jordan/overview

في الاقتصادي الكلي صاحبها ارتفاع معدلات النمو بصورة نسبية، وتحسن في حسابات المالية العامة، ومستوى مطمئن من الاحتياطيات الأجنبية. وتفاقمت آثار هذه الجائحة بسبب التحديات الجاثمة منذ أمد بعيد، لا سيما ارتفاع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي (على الرغم من انخفاضها الكبير في السنوات الأخيرة)، والتباطؤ في تحصيل الإيرادات، وعدم ملائمة هيكل الموازنة العامة للدولة لطبيعة هذه الأزمة، ومحدودية المخصصات الموجهة للقطاعات الرئيسية مثل الصحة والتعليم، ومحدودية فرص العمل في القطاع الرسمي، والأداء الأقل من الإمكانات بالنسبة لصادرات السلع غير النفطية والاستثمارات الأجنبية المباشرة غير النفطية.

وتباطأت وتيرة النشاط الاقتصادي مع اتخاذ تدابير التباعد الاجتماعي، ووقف حركة الطيران بصورة مؤقتة. وتراجع مؤشر مديري المشتريات إلى ٣٨.٣ خلال الفترة من أبريل إلى يونيو من عام ٢٠٢٠، وهو أدنى مستوى له على الإطلاق، مما يشير إلى انكماش كبير في نشاط القطاع الخاص غير النفطي. وانخفض عدد الأفراد العاملين بمقدار ٢.٧ مليون شخص خلال الفترة نفسها، مما رفع معدلات البطالة إلى ٩.٦٪ مقارنة بما بلغ ٧.٧٪ في الربع السابق، ومع فقدان الوظائف، خاصة بين العاملين في القطاع غير الرسمي، لا سيما في نشاط تجارة التجزئة والجملة، والصناعات التحويلية وغيرها، والسياحة، والنقل، والبناء.

وخصصت الحكومة حزمة استجابة طارئة بقيمة بلغت حوالي ١٠٠ مليار جنيه بنسبة تقدر بنحو ١.٧٪ من إجمالي الناتج المحلي المصري لزيادة الإنفاق الصحي، وزيادة الحماية الاجتماعية، وتقديم المساعدات المالية للأفراد والشركات. وشملت التدابير الرئيسية تقديم منحة نقدية لمرة واحدة للعمال في القطاع غير الرسمي وتوسيع برامج التحويلات النقدية القائمة. وتم تطبيق تدابير للسماح بتأجيل سداد الديون في شكل تأخير تقديم الإقرارات الضريبية وسداد مدفوعات القروض، بالإضافة إلى منح تسهيلات ائتمانية بأسعار مدعومة لقطاعات مستهدفة. وخفض البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بنحو ٣٥٠ نقطة أساس تراكمية منذ مارس عام ٢٠٢٠ لتوفير السيولة. وتشهد معدلات التضخم تراجعًا منذ نهاية ٢٠١٩، ولا تزال في حدود الاحتواء إلى حد ما، وقد سجلت في المتوسط ٥.٧٪ في السنة المالية ٢٠٢٠ (من متوسط بلغ ١٩.٦٪ في السنوات الثلاث السابقة)، مما يعكس انخفاض الطلب والانخفاض العام في أسعار السلع العالمية، بما في ذلك النفط.

وانخفضت الاحتياطيات الأجنبية بشكل حاد بسبب خروج رؤوس الأموال على نطاق واسع في بداية أزمة كورونا، بالإضافة إلى تراجع السياحة، وعائدات قناة السويس، وصادرات السلع. وحصلت مصر على تمويل خارجي، وتضمن ذلك قرضًا مؤقتًا بقيمة ٢.٨ مليار دولار من خلال أداة التمويل السريع لصندوق النقد الدولي؛

وقرض بقيمة ٥.٢ مليارات دولار في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي (تم صرف أول شريحة بقيمة ملياري دولار)؛ وإصدار سندات سيادية دولية بقيمة ٥ مليارات دولار؛ وإصدار سندات سيادية خضراء بقيمة ٠.٧٥ مليار دولار؛ وقرض بقيمة ملياري دولار من اتحاد بنوك تجارية بقيادة الإمارات. وظلت الاحتياطيات الأجنبية كافية، وقد بلغت ٣٨.٢ مليار دولار في نهاية السنة المالية ٢٠٢٠ (تكفي لتغطية ٧ أشهر من الواردات السلعية)، وهو ما يقل بكثير عن أعلى مستوى وصلت إليه قبل الأزمة حيث بلغت آنذاك ٤٥.٥ مليار دولار في نهاية فبراير ٢٠٢٠. وتراجعت أسعار صرف الجنيه المصري مقابل الدولار بشكل هامشي من ١٥.٧ جنيه/دولار في فبراير ٢٠٢٠ إلى أقل بقليل من ١٦ جنيه/دولار في أغسطس ٢٠٢٠، مع سماح السلطات باللجوء إلى الاحتياطيات في الشهور التي شهدت إجراءات تدخلية لاستيعاب بعض الضغوط التي شهدتها العديد من الأسواق الناشئة.

وتراجعت معدلات النمو، التي من المتوقع أن تظل إيجابيا، من ٥.٦٪ في السنة المالية ٢٠١٩ إلى ٣.٥٪ في السنة المالية ٢٠٢٠. وفي ظل سيناريو استمرار هذه الجائحة حتى أوائل ٢٠٢١، من المتوقع أن تتراجع معدلات النمو لتصل إلى ٢.٣٪ في السنة المالية ٢٠٢١ قبل أن تزيد في السنة المالية ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن تكون هناك قيود على الاستهلاك الخاص على المدى القصير؛ وستتأثر دخول الأسر

المعيشية بسبب تدهور النشاط الاقتصادي، وزيادة معدلات البطالة، وخفض الرواتب. ومن المتوقع أن تزيد معدلات الفقر تبعًا لذلك، ولا سيما في المناطق الحضرية. ولما كانت الوظائف ذات المهارات العالية في القطاع الرسمي تتمتع بحماية نسبية (وفي الوقت نفسه تأثرت الوظائف في القطاع غير الرسمي سلباً بالأزمة)، فمن المتوقع أيضاً أن تزداد معدلات اللامساواة.

وعلى الرغم من أن تحويلات العاملين بالخارج قد تكون عنصرًا مواجهًا للتقلبات الاقتصادية (مع قيام المغتربين بزيادة التحويلات دفعة واحدة)، من المتوقع أن تنخفض هذه التحويلات في نهاية المطاف، لا سيما مع الانكماش الاقتصادي في بلدان الخليج. وبالتالي، من المتوقع أن يزيد عجز الحساب الجاري قبل أن يبدأ في التحسن بحلول السنة المالية ٢٠٢٢، لا سيما إذا كان الانخفاض المتوقع في التحويلات يفوق الخفض المتوقع في العجز الخاص بصافي الصادرات. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يظل رصيد الحساب الرأسمالي والحساب المالي مدعوما بالاقتراض الخارجي، على الرغم من تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يزيد من تفاقم الضعف الذي طال أمده في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي يذهب إلى قطاعات السلع المتداولة.

ومن المتوقع أيضا حدوث توقف مؤقت في إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة. وتشير التقديرات إلى أن عجز الموازنة قد ازداد إلى ٤٧٦.٨ مليار جنيه، أي

ما يعادل ٨.٢٪ من إجمالي الناتج المحلي المتوقع في السنة المالية ٢٠٢٠، مقابل ٨.١٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠١٩. والسبب الأساسي في ذلك انخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي، وزاد من تفاقم هذا الوضع الانكماش الاقتصادي وتأجيل مدفوعات الضرائب. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يزداد الدين الحكومي (الذي بلغ ٩٠.٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية السنة المالية ٢٠١٩، وهي نسبة مرتفعة بالفعل)، قبل معاودة النسب المعقولة مع استئناف إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة في السنة المالية ٢٠٢٢. وتشدد هذه الأزمة الصحية والاقتصادية التي لها العديد من الأبعاد والجوانب بسبب هذه الجائحة على أهمية إحراز تقدم في أجندة تعزيز رأس المال البشري، وضرورة تعزيز الحماية الاجتماعية في مصر. وتمثل الموجة الثانية من جهود الإصلاح التي يجري بذلها بهدف إطلاق نشاط وإمكانات القطاع الخاص والتصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها مصر منذ فترة طويلة، أهمية بالغة في خلق فرص عمل أفضل وتحسين سبل كسب العيش.

نبذه عن الاقتصاد الأردني[١]

أبلى الأردن بلاءً حسناً في الحد من التأثيرات الصحية لأزمة جائحة كورونا (كوفيد-١٩). وبعد وقت قصير من تفشي هذه الجائحة، أعلنت الحكومة الأردنية عن مجموعة أولى من التدابير والحوافز للتصدي للشواغل الخاصة بتوفير السيولة على

[١] https://www.albankaldawli.org/ar/country/jordan/overview

الفور وتكلفة التمويل لمختلف القطاعات/الشركات، وتدابير لحماية الأسر المعيشية المستضعفة والأولى بالرعاية. ومن المرجَّح أن تؤثر تدابير الإغلاق العام على الصعيد المحلي، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وتعطيل حركة التجارة، وتعليق السفر الدولي تأثيراً كبيراً على الاقتصاد الأردني. وأدت الصدمة الاقتصادية غير المسبوقة الناشئة عن هذه الجائحة إلى تفاقم نقاط الضعف الهيكلية الموجودة في الاقتصاد وكذلك التحديات الاجتماعية التي لم يتم حلها، فضلاً عن تأزيم وضع الاقتصاد الكلي الهش.

وتشمل التحديات الرئيسية التي تقوِّض الآفاق المستقبلية للأردن استمرار تراجع النشاط الاقتصادي لفترة طويلة بسبب تدابير على الصعيد المحلي قد تزيد من مستويات البطالة المرتفعة أصلاً. وتتوقف سرعة التعافي الاقتصادي في الأجل المتوسط إلى حد كبير على تحور هذا الفيروس وتطور هذه الجائحة، وعلى ما إذا كانت الإصلاحات قد وضعت موضع التنفيذ.

وجاءت هذه الإصلاحات موثقة في مصفوفة الإصلاح الخمسية التي وضعها الأردن بالتعاون مع البنك الدولي وشركاء التنمية الآخرين. وتضع هذه المصفوفة الأسس لتحقيق نمو مستدام وشامل يمكن أن يحقق نتائج على مستوى أجندة توفير فرص العمل ومساندة الشباب وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتهدف هذه الإصلاحات متوسطة الأمد إلى جعل الاقتصاد الأردني أكثر كفاءة وإعادة توجيهه نحو تحقيق نمو

تقوده الصادرات عن طريق تهيئة بيئة أفضل للأعمال والاستثمار. وفي أثناء هذه الجائحة، كانت الإصلاحات الرامية إلى دعم الإنتاجية وتعزيز الرقمنة في النشاط الاقتصادي مفيدة للغاية.

وقد تباطأ النمو الاقتصادي في الأردن إلى ١.٣٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، مما يعكس أثر جائحة كورونا بصورة جزئية فقط. وتم تحقيق معدل نمو متواضع خلال هذا الربع بسبب تحسن صافي الصادرات والمساهمة الهامشية من جانب الاستهلاك الحكومي، في حين ظل النشاط الاقتصادي العام مقيدا بضعف الطلب الخاص وضعف الاستثمارات الحكومية. وفي الوقت نفسه، تعكس مؤشرات سوق العمل للربع الثاني من عام ٢٠٢٠ الاضطرابات الكبيرة بسبب جائحة كورونا. وزاد معدل البطالة المرتفع أصلًا ليصل إلى ٢٣٪ في الربع الثاني من ٢٠٢٠ مقارنة بما بلغ ١٩.٣٪ في الربع الأول، في حين انخفض معدل المشاركة في قوة العمل بنسبة ٠.٤٪ خلال هذه الفترة. وبالنظر إلى المستقبل، سيكون لهذه الجائحة تأثير خطير على الاقتصاد الأردني وآفاقه كما هو الحال بالنسبة للشركاء التجاريين للأردن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأسرها؛ ومن الممكن أن يتحقق التعافي التدريجي على المدى المتوسط بسبب انخفاض أسعار النفط، والزخم المستمر لإجراء إصلاحات من أجل زيادة الكفاءة وتدعيم الإنتاجية.

وعلى مستوى المالية العامة، تؤدي هذه الجائحة إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة، حيث تراجع معدل تحصيل الإيرادات نظرا للتباطؤ الاقتصادي وتدابير الإغلاق على المستوى المحلي. وعلى الرغم من أن الحكومة قد حققت وفورات – من خلال تقليص فاتورة الأجور في القطاع العام – فإن ضغوط الإنفاق بسبب هذه الجائحة وأوجه الجمود في النفقات المتكررة (الجارية) تحد من قدرة الأردن على احتواء هذا العجز. ونتيجة لذلك، اتسع عجز الموازنة العامة للحكومة المركزية (وتضمن ذلك المنح واستخدام النقد) ليصل إلى ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٠، أي ضعف ما كان عليه خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٩. وأدى التدهور الحاد في ماليات الحكومية، إلى جانب تباطؤ النمو الاقتصادي، إلى ارتفاع مستويات الدين العام لدى الحكومة المركزية (بما في ذلك أرصدة الديون الخاصة بصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي) إلى ١٠٥.٣٪ من إجمالي الناتج المحلي المتوقع في نهاية مايو/أيار ٢٠٢٠. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يتحسن موقف المالية العامة بمجرد أن يتعافى النشاط الاقتصادي تدريجيا.

أما بالنسبة للقطاع الخارجي، فإن عجز الحساب الجاري (بما في ذلك المنح) تقلص بنسبة ٦.٣٪ على أساس سنوي خلال الربع الأول من ٢٠٢٠. وبالنسبة للربع الثاني من ٢٠٢٠، تم تخفيف ضغوط القطاع الخارجي: فقد عادت الصادرات

والواردات إلى النمو الإيجابي في يونيو/حزيران بعد الانكماش الذي حدث في أبريل/نيسان ومايو/أيار ٢٠٢٠. ومن ناحية أخرى، ظلت تدفقات تحويلات العاملين بالخارج إلى الأردن سلبية طوال الربع الثاني، في حين أن وقف الرحلات الجوية التجارية حال دون تحقيق أي تدفقات من إيرادات السفر. وعلى الرغم من أن انخفاض أسعار النفط الدولية سيدعم انخفاض فاتورة الواردات، من المتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري بصور كبيرة في ٢٠٢٠ بسبب تراجع الطلب الخارجي وآثاره غير المباشرة على الاقتصاد المحلي بسبب انخفاض الصادرات وتحويلات العاملين بالخارج وتراجع حركة السفر والاستثمارات الأجنبية.

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي لدولة فلسطين فقد بدأ برنامج البنك الدولي في الأراضي الفلسطينية في نوفمبر ١٩٩٢. وتمول المنح المقدمة من البنك الدولي والصناديق الاستئمانية للمانحين، مشاريع السلطة الفلسطينية في مجالات المياه، والطاقة، والتنمية الحضرية، والتنمية المحلية، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والصحة، وإدارة المخلفات الصلبة، وتنمية القطاع الخاص.

ومازال عدم إحراز تقدُّم نحو تحقيق السلام والمصالحة يخلق وضعا اقتصاديا غير قابل للاستمرار في الأراضي الفلسطينية. علاوة على ذلك، شهد الاقتصاد الفلسطيني اضطرابات في ٢٠٢٠ بسبب تداعيات تفشي جائحة كورونا، فضلاً عن

الجمود السياسي الذي أدى إلى صعوبة قيام السلطة الفلسطينية بتحصيل الإيرادات الضريبية.

وفي مارس ٢٠٢٠، بدأت الضفة الغربية وقطاع غزة، شأنها شأن بقية المجتمع الدولي، في التصدي للأزمة الصحية المتعلقة بجائحة كورونا. وعلى الرغم من أن الإغلاق المبكر ساعد في احتواء تفشي هذا الفيروس (عشرات الإصابات الجديدة في اليوم الواحد)، فقد شهد أواخر يونيو/حزيران موجة ثانية اتسمت بالزيادة في حالات الإصابة والعدوى. وبنهاية أغسطس، بلغ معدل الإصابات الجديدة ٥٠٠ حالة في اليوم.

مشكلة الدراسة:

تمثلت البحثية الأساسية في أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي بالإيجاب أو السلب. ويسعي البحث إلى إلقاء الضوء لبعض مؤشرات التمويل وأثره على النمو الاقتصادي للدول العربية الأردن، ومصر، وفلسطين.

أهداف البحث:

استهدف البحث بصفة أساسية التعرف على أهم مؤشرات النمو الاقتصادي للدول العربية الأردن، ومصر، وفلسطين.

ويعتمد البحث لتحقيق أهدافه على المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج المناسب للدرارسة كما اعتمد في الحصول على بيانات البحث من البنك الدولي والفاو،

فضلاً عن استخدام بعض الكتب والرسائل والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع البحث.

النتائج البحثية:

مؤشرات النمو الاقتصادي في مصر والأردن وفلسطين خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٩.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي في الدول موضع الدراسة (مصر، الأردن وفلسطين) خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٩):

باستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (١) اتضح أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي المصري تراواح بين حد أدنى بلغ حوالي ٧٨.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٣٣٢.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٦، بمتوسط بلغ حوالي ٢٢١ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي الناتج المحلي المصري خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمقدار بلغ حوالي ١٦ مليار جنيه، وبمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٨.٧٪ خلال نفس الفترة كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 4.57 + 0.087\ T_i}$$

$$\mathbf{(36.7)^{**} \quad (6.73)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (45.28)^{**} \qquad R^{-2} = 0.747}$$

كما اتضح أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الأردن تراواح بين حد أدنى بلغ حوالي ١١.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٤٤.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ٢٩.٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي الناتج المحلي الأردني خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمقدار بلغ حوالي ٢.٣ مليار جنيه، وبمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٩.١٪ خلال نفس الفترة كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.53 + 0.091\ T_i}$$

$$\mathbf{(37.27)^{**} \quad (12.93)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (167.07)^{**} \qquad R^{-2} = 0.923}$$

جدول رقم (١) إجمالي الناتج المحلي بالمليار دولار للدول مصر، الأردن، وفلسطين خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

السنوات	مصر	الأردن	فلسطين
2004	78.8	11.4	75.0
2005	89.6	12.6	98.5
2006	107.4	15.1	122.0

2007	130.4	17.1	174.6
2008	162.8	22.7	214.3
2009	189.1	24.5	174.1
2010	219.0	27.1	166.3
2011	236.0	29.5	183.3
2012	279.1	31.6	170.6
2013	288.4	34.5	190.8
2014	305.6	36.8	200.0
2015	329.4	38.6	177.7
2016	332.4	39.9	188.1
2017	235.7	41.4	211.7
2018	249.7	42.9	241.5
2019	303.1	44.5	250.1
المتوسط	221.0	29.4	177.4

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي.

واتضح أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين تراواح بين حد أدنى بلغ حوالي ٧٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٥٠.١ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ١٧٧.٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لإجمالي الناتج المحلي الفلسطيني خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمقدار بلغ حوالي ٨ مليار جنيه، وبمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٥.٣٪ خلال نفس الفترة كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 4.69 + 0.053\ T_i}$$

$$\mathbf{(37.27)^{**} \quad (12.93)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (24.57)^{**} \qquad R^{-2} = 0.637}$$

مما سبق يمكن ترتيب تلك الدول من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، فقد جاءت الأردن في المرتبة الأولى بمعدل نمو سنوي لإجمالي الناتج المحلي حيث بلغ نحو ٩.١٪، تلتها في المرتبة الثانية مصر بمعدل نمو بلغ نحو ٨.٧٪، ثم جاء في المرتبة الثالثة فلسطين بمعدل نمو بلغ نحو ٥.٣٪.

ثانياً: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار لكل من مصر، الأردن، وفلسطين خلال الفترة (٢٠٠٤– ٢٠١٩):

باستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) اتضح أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المصري تراواح بين حد أدنى بلغ حوالي ١.٠٦ ألف دولار

في عام ٢٠٠٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٥٦ ألف دولار في عام ٢٠١٥، بمتوسط بلغ حوالي ٢.٥ ألف دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المصري خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٦.٦٪ خلال نفس الفترة كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 0.293 + 0.066\ T_i}$$

$$\mathbf{(2.32)^*\quad (5.07)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (25.65)^{**}\qquad R^{-2} = 0.647}$$

كما اتضح أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الأردن تراواح بين حد أدنى بلغ حوالي ٣.٥٦ ألف دولار في عام ٢٠٠٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٥.٦٢ ألف دولار في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ٤.٤ ألف دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الأردني خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع وبمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً

عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٢.٩٪ خلال نفس الفترة كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 1.24 + 0.029\ T_i}$$

$$\mathbf{(65.21)^{**} \quad (14.70)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (216.2)^{**} \qquad R^{-2} = 0.939}$$

جدول رقم (٢) متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار للدول مصر، الأردن، وفلسطين خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

السنوات	مصر	الأردن	فلسطين
2004	1062.16	3559.69	2191.78
2005	1186.39	3736.65	2557.08
2006	1397.44	3852.75	2880.80
2007	1667.32	3909.91	3067.44
2008	2044.53	4043.75	3315.30
2009	2331.27	4130.88	3352.11
2010	2645.97	4164.11	3272.15

2011	2791.81	4176.59	3527.61
2012	3229.69	4234.40	3620.36
2013	3262.66	4312.18	3562.33
2014	3379.56	4405.49	3837.91
2015	3562.93	4964.36	4006.21
2016	3519.87	5129.39	4174.51
2017	2444.29	5294.43	4342.82
2018	2537.13	5459.46	4511.12
2019	3019.21	5624.50	4679.42
المتوسط	2505.1	4437.4	3556.2

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي.

وتبين أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إجمالي في فلسطين تراواح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢.١٩ ألف دولار في عام ٢٠٠٤، وحد أقصى بلغ حوالي ٤.٦٨ ألف دولار في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ٣.٦ ألف دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الأردني خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع وبمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٤.٢٪ خلال نفس الفترة كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 0.896 + 0.042\ T_i}$$

$$\mathbf{(29.42)^{**} \quad (13.22)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (174.8)^{**} \qquad R^{-2} = 0.926}$$

مما سبق يمكن ترتيب تلك الدول من حيث معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، فقد جاءت مصر في المرتبة الأولى بمعدل نمو سنوي لمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حيث بلغ نحو ٦.٦٪، تلتها في المرتبة الثانية فلسطين بمعدل نمو بلغ نحو ٨.٧٪، ثم جاء في المرتبة الثالثة الأردن بمعدل نمو بلغ نحو ٢.٩٪.

ثالثاً: تطور صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار في مصر والأردن وفلسطين خلال الفترة (٢٠٠٤– ٢٠١٩):

باستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) اتضح أن صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي (–٤٨٢.٧) مليون دولار في عام ٢٠١١، وحد أقصى بلغ حوالي ١١.٥٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، بمتوسط بلغ حوالي ٦.٣٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لصافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال فترة الدراسة تبين عدم معنوية هذا المتغير.

كما اتضح أن صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن تراواح بين حد أدنى بلغ حوالي ٨٢٥.٥ مليون دولار في عام ٢٠١٩، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، بمتوسط بلغ حوالي ١.٨٨ مليون دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الأردني خلال فترة الدراسة تبين عدم معنوية هذا المتغير.

واتضح أن صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين تراواح بين حد أدنى بلغ حوالي (–٧٩٣) مليون دولار في عام ٢٠١٣، وحد أقصى بلغ حوالي ١٦١ مليون دولار في عام ٢٠١٢، بمتوسط بلغ حوالي (– ٥٠.٦) مليون دولار خلال فترة الدراسة.

رابعاً: تطور معدل التضخم في كل من مصر والأردن وفلسطين خلال الفترة (٢٠٠٤– ٢٠١٩):

باستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (٤) اتضح أن معدل التضخم في مصر تراواح بين حد أدنى بلغ حوالي ٤.٧٨ % في عام ٢٠٠٥، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٩.٥١٪ في عام ٢٠١٧، بمتوسط هندسي بلغ حوالي ١١.٢٪ خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لمعدل التضخم في مصر خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠٥٪ بلغ نحو ٤.٥٪ خلال نفس الفترة كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.027 + 0.045\ T_i}$$

$$\mathbf{(5.44)^*\quad (2.33)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (25.65)^{**}\qquad R^{-2} = 0.280}$$

كما اتضح أن معدل التضخم في الأردن تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١.٣٦٪ في عام ٢٠١١، وحد أقصى بلغ حوالي ٨.٠٨٪ في عام ٢٠٠٥، بمتوسط هندسي بلغ حوالي ٢.٩٪ خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لمعدل التضخم في الأردني خلال فترة الدراسة تبين أنه انخفض بمعدل انخفاض سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٦.٥٪ خلال نفس الفترة كما يتضح من المعادلة التالية:

جدول رقم (٣) تطور صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار في مصر والأردن وفلسطين خلال الفترة (٢٠٠٤– ٢٠١٩).

السنوات	مصر	الأردن	فلسطين
2004	1253.3	936.8	0.0
2005	5375.6	1984.5	0.0

2006	10042.8	3544.0	0.0
2007	11578.1	2622.1	0.0
2008	9494.6	2826.7	0.0
2009	6711.6	2413.1	0.0
2010	6385.6	1688.4	0.0
2011	−482.7	1486.1	0.0
2012	2797.7	1548.5	161.0
2013	4192.2	1946.6	−793.0
2014	4612.2	2178.5	1.0
2015	6925.2	1600.3	0.2
2016	8106.8	1553.0	−7.9
2017	7408.7	2029.7	1.4
2018	8141.3	954.9	60.1
2019	9010.1	825.5	−231.8
المتوسط	6347.1	1883.7	−50.6

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي.

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 1.614 - 0.065\ T_i}$$

$$\mathbf{(7.14)^{**} \quad (-2.79)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (7.78)^{**} \qquad R^{-2} = 0.357}$$

واتضح أن معدل التضخم في فلسطين تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١١.٨٤٪ في عام ٢٠١٣، وحد أقصى بلغ حوالي ٢١.٤٧٪ في عام ٢٠٠٤، بمتوسط هندسي بلغ حوالي ١٣.٧٪ خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لمعدل التضخم في فلسطين خلال فترة الدراسة تبين أنه انخفض بمعدل انخفاض سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٢.١٪ خلال نفس الفترة كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.793 - 0.021\ T_i}$$

$$\mathbf{(10.46)^{**} \quad (-3.24)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (10.46)^{**} \qquad R^{-2} = 0.428}$$

جدول رقم (٤): تطور معدل التضخم في كل مصر والأردن وفلسطين خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنوات	مصر	الأردن	فلسطين
2004	11.27	3.16	21.47
2005	4.87	8.08	17.47
2006	7.64	5.91	14.74
2007	9.32	4.61	14.87
2008	18.32	6.14	12.88
2009	11.76	3.45	12.61
2010	11.27	2.17	12.70
2011	10.06	1.36	12.80
2012	7.11	1.68	12.39

11.84	1.71	9.47	2013
12.71	1.67	10.07	2014
13.24	2.97	10.37	2015
13.13	2.78	13.81	2016
13.03	2.58	29.51	2017
12.92	2.38	14.40	2018
12.81	2.18	14.70	2019
13.7	2.9	11.2	المتوسط

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي.

خامساً: معدل البطالة في كل من مصر والأردن وفلسطين خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩):

باستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) اتضح أن معدل البطالة في مصر تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٨.٥ % في عام ٢٠٠٨، وحد أقصى بلغ حوالي ١٣.٢٪ في عام ٢٠١٣، بمتوسط هندسي بلغ حوالي ١١٪ خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لمعدل البطالة في مصر خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠٥٪ بلغ نحو ١.٧٪ خلال نفس الفترة كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.251 + 0.017\ T_i}$$

(5.44)* (2.33)**

F =(5.53) R^{-2}=0.283**

كما اتضح أن معدل البطالة في الأردن تراواح بين حد أدنى بلغ حوالي ١١.٩٪ في عام ٢٠٠٩، وحد أقصى بلغ حوالي ١٥.٣٪ في عام ٢٠١١، بمتوسط هندسي بلغ حوالي ١٣.٧٪ خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لمعدل البطالة في الأردني خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ١.١٪ خلال نفس الفترة كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.518 + 0.011\ T_i}$$

(75.51) (3.28)****

F =(10.75) R^{-2}=0.434**

واتضح أن معدل البطالة في فلسطين تراواح بين حد أدنى بلغ حوالي ٨٤.6٪ في عام ٢٠٠٦، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٨.١٪ في عام ٢٠١٩، بمتوسط هندسي بلغ حوالي ٢٣.٥٪ خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٥): تطور معدل البطالة في كل مصر والأردن وفلسطين خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنوات	مصر	الأردن	فلسطين
2004	10.3	12.9	20.5
2005	11.2	12.5	21.4
2006	10.5	12.9	17.6
2007	8.8	12.2	19.2
2008	8.5	12.6	19.9
2009	9.1	11.9	20.5
2010	8.8	13.1	23.0
2011	11.8	15.3	23.9
2012	12.6	15.1	25.7
2013	13.2	15.0	26.3
2014	13.1	14.7	26.2
2015	13.1	14.6	26.1
2016	12.4	14.0	26.4
2017	11.7	14.1	27.0
2018	11.6	14.2	27.5
2019	10.8	14.1	28.1
المتوسط	11.0	13.7	23.5

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لمعدل البطالة في فلسطين خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٢.٨٪ خلال نفس الفترة كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 2.793 + 0.028\ T_i}$$

$$\mathbf{(83.69)^{**} \quad (7.82)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (61.16)^{**} \qquad R^{-2} = 0.814}$$

سادساً: المساعدات الإنمائية في كل من مصر والأردن وفلسطين خلال الفترة (٢٠٠٤– ٢٠١٩):

باستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (٦) اتضح أن المساعدات الإنمائية في مصر تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٣٢.٨٤ مليون دولار في عام ٢٠١٧، وحد أقصى بلغ حوالي ٥.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٣، بمتوسط بلغ حوالي ١.٧٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام للمساعدات الإنمائية في مصر خلال فترة الدراسة تبين عدم معنوية هذا المتغير، وذلك نظراً للتذبذب من عام لآخر في تلك المساعدات الإنمائية.

جدول رقم (٦): تطور المساعدات الإنمائية بالمليون دولار في كل مصر والأردن وفلسطين خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنوات	مصر	الأردن	فلسطين
2004	1502.84	740.42	2827.67
2005	1046.31	954.75	2512.56
2006	909.03	974.1	2434.74
2007	1138.69	1157.5	2006.11
2008	1688.53	1400.33	2602.33
2009	982.74	2697.16	2487.84
2010	599.16	2141.05	1872.21
2011	423.73	2727.97	2401.66
2012	1813.43	2978.79	2147.18
2013	5512.51	2523.95	2240.41
2014	3537.6	2639.813	1828.394
2015	2524.53	2778.016	1802.674
2016	2437.35	2916.219	1776.954
2017	32.84	3054.422	1751.233
2018	2063.74	3192.625	1725.513
2019	2103.377	3330.828	1699.792
المتوسط	1769.8	2263.0	2132.3

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البنك الدولي.

كما اتضح أن المساعدات الإنمائية في الأردن تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٧٤٠.٤٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٥، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٣٪ في عام ٢٠١٩، بمتوسط بلغ حوالي ٢.٢٦٪ خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام للمساعدات الإنمائية في الأردني خلال فترة الدراسة تبين أنها ارتفعت بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٩.٥٪ خلال نفس الفترة كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 6.817 + 0.095\ T_i}$$

$$\mathbf{(54.06)^{**} \quad (7.26)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (52.76)^{**} \qquad R^{-2} = 0.790}$$

واتضح أن المساعدات الإنمائية في فلسطين تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٩، وحد أقصى بلغ حوالي ٢.٨٣ في عام ٢٠٠٥، بمتوسط بلغ حوالي ٢.١٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام للمساعدات الإنمائية في فلسطين خلال فترة الدراسة تبين أنه انخفض بمعدل انخفاض سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٣.١٪ خلال نفس الفترة كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\hat{Y}_i = 7.913 - 0.031\ T_i}$$

$$\mathbf{(162.8)^{**} \quad (-6.12)^{**}}$$

$$\mathbf{F = (37.50)^{**} \qquad R^{-2} = 0.728}$$

الملخص

ويعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية النمو ويشكل الاستثمار جوهره، ويعتمد على

المدخرات المحلية وتساندها المدخرات الخارجية وتشمل هذه المدخرات كل من (الاستثمارات الاجنبية، والقر وض، والمساعدات الإنمائية الرسمية)، حيث تساهم في التراكم الرأسمالي، وتحدث تحولات هيكلية وتغيرات كمية وكيفية تسعى إلى الارتقاء بمستوى المعيشة.

وقد ازداد دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً، فجميع دول العالم على مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات، نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد وفي ظل العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض

الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، و تنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

واستهدف البحث بصفة أساسية التعرف على أهم مؤشرات النمو الاقتصادي للدول العربية الأردن، ومصر، وفلسطين.

أهم النتائج البحثية:

١- ارتفاع إجمالي الناتج المحلي المصري خلال فترة الدراسة بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٨.٧٪، بينما ارتفع إجمالي الناتج المحلي الأردني بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٩.١٪، في حين ارتفع إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٥.٣٪ خلال نفس الفترة.

٢- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المصري ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٦.٦٪، في حين اتضح أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الأردن ارتفع بمعدل نمو

سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٢.٩٪، بينما ارتفع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٤.٢٪ .

٣- اتضح أن صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر والأردن وفلسطين قد تذبذب بشكل كبير خلال فترة الدراسة.

٤-معدل التضخم في مصر ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٥٪ بلغ نحو ٤.٥٪ خلال فترة الدراسة، بينما اتضح أن معدل التضخم في الأردن انخفض بمعدل انخفاض سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٦.٥٪ خلال نفس الفترة ، في حين اتضح أن معدل التضخم في فلسطين أنه انخفض بمعدل انخفاض سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٢.١٪ خلال نفس الفترة

٥- معدل البطالة ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٥٪ بلغ نحو ١.٧٪ خلال نفس الفترة ، كما اتضح أن معدل البطالة في الأردن ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ١.١٪ خلال نفس الفترة وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لمعدل البطالة

في فلسطين خلال فترة الدراسة تبين أنه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.١٪ بلغ نحو ٢.٨٪ خلال نفس الفترة .

٦- المساعدات الإنمائية في مصر تذبذبت قيمتها خلال فترة الدراسة، كما اتضح أن المساعدات الإنمائية في الأردن ارتفعت بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٩.٥٪ ، بينما اتضح أن المساعدات الإنمائية في فلسطين انخفض بمعدل انخفاض سنوي معنوي إحصائياً عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١٪ بلغ نحو ٣.١٪ خلال نفس الفترة .

المراجع

– إيهاب الدسوقي، اقتصاديات كفاءة البورصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 ، ص67 .

- دريد محمد السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 ، ص62.

– خالد وهيب الراوي، الاستثمار مفاهيم – تحليل – إستراتيجية، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999 ، ص ٢٨.

- عبد الحميد طاهر سليمان بوسلوم، دراسة اقتصادية عن دور القطاع الزراعى الليبى فى التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة (سابا باشا)، جامعة الاسكندرية، تخصص الاقتصاد الزراعي، ٢٠١٣.

–عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها –شركاتها –تداعياتها)، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2006، ص184 .

– صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص ١٨.

– فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص231.

– محمد بشير علية، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص ٣٢.

- *Abdellah Boughaba, **Analyse et Evaluation de Projets**, 2eme ed, Edition :Berti, Alger,*2005*, P7.*

1 محمد مطر، إدارة الاستثمارات :الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، 2003 ، ص ٧٧.

-Alain Samuelson**, Economie Internationale Contemporaine**, Office des Publications Universitaire, Algérie, 1993,P47.

- ESCWA, **The Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries** , U. N, New York, 2000, P 14.

- H. Peter et P. Themas, **Economies Internationale**,10 eme Edition, Economica, Paris, 1996, P82.

-https://www.albankaldawli.org/ar/country/jordan/overview [1]

-https://www.albankaldawli.org/ar/country/jordan/overview [1]